الإنترنت تتحدى الرقابة

أ. د. مبروكة عمر المحيريق
أكاديمية الدراسات العليا
طرابلس/ الجماهيرية العظمى

مقدمة:

بما أن الإنسان يعيش فى مجتمعات أو مع أفراد وجماعات متباينة، لذلك جعل الله سبحانه وتعالى حرية التعبير سمة من سماته التى يمتاز بها عن سائر المخلوقات. وهذه المجتمعات التى يعيش فيها الإنسان لا تترك كل فرد فيها يعبر عما يجيش فى داخله من آراء وأفكار ومعتقدات بالطريقة التى تحلو له، ولكن يجب أن يلتزم بالطريقة التى تتلاءم مع العادات والتقاليد والقوانين الأخلاقية لهذه المجتمعات.

وبذلك ظهرت القوانين المختلفة التى حاولت تنظيم حق الإنسان فى التعبير عن رأيه على أن يتوافق هذا مع عادات وتقاليد ومعتقدات المجتمع. مع الاحترام الأكبر لسياسة نظام الدولة.. وذلك تحت شعار الرقابة على الإنتاج الفكرى.

فالرقابة تعنى وفقا للموسوعة العربية الميسرة بأنها «تقييد رسمى لأى تعبير عام يعتقد أنه يهدد السلطة الحاكمة أو نظام الآداب. وهناك نمطان من الرقابة: مانع قبل النشر، وعقابى بعد النشر».

وفى معجم جمعية المكتبات الأمريكية (ALA) ورد مصطلح الرقابة ليعنى «منع أو رفض إنتاج أو توزيع أو تداول أو عرض الأعمال البذيئة».

وورد لدى شعبان خليفة بأنه يعنى «منع إنتاج أو توزيع أو تداول أو بيع المطبوعات المعترض عليها سياسيًا أو دينيًا أو أخلاقيًا أو سلوكيًا من قبل الجهات الحكومية المختصة».

ومما لا شك فيه أن للرقابة على الإنتاج الفكرى فى أى دولة من الدول أثرها على هذا الإنتاج. وكلما كانت الرقابة صارمة وواسعة النطاق، كلما زادت القيود على هذا الإنتاج، وكلما حد ذلك من قدرة المؤلفين عن التعبير عن أنفسهم.. فهل المقصود بالرقابة تنظيم الفكر ؟ أ تنظيم العلاقة بين الدولة والمؤلفين؟ أم تنظيم العلاقة بين الدولة والناشرين والطابعين؟ وما حدود هذا التنظيم وأبعاده؟ ومن هو ذلك الشخص الذي يستطيع أن ينصب من نفسه رقيبًا على الفكر؟ وما هى الصفات التى يمكن تخطيطها كمقياس يمكن بواسطته أن يحكم بها؟

كل هذا فى مجمله شكـــل مضمون الرقابة الرسمية التقليدية المعروفة لدينا منذ عشرات السنين والتى تمثلت فى مجموعة التشريعات والقوانين العديدة التى سنتها الدول العربية والتى تحاول فى السنوات الأخيرة التخفيف من حدتها وتهذيبها بعد ظهور الشبكات العالمية للمعلومات والتى أصبح بمقدورها تجاوز كل هذه القوانين والتشريعات.

فالرقابة على الإنتاج الفكرى فى أية دولة ترتبط دائما بمقدار حرية التعبير التى تسمح بها النظم القائمة فى هذه الدولة. وحرية التعبير لابد أن يكون

لها حدود فلا توجد حرية مطلقة. هذا التحديد لحرية التفكير والتعبير هو ما يطلق عليه الرقابة على الإنتاج الفكرى. وقد ارتبطت فى العالم العربى تقريباً بدخول الطباعة.

وإذا كانت الرقابة قد ارتبطت بالطباعة، فقد ظهرت بمرور الزمن أوعية أخرى للاتصال غير المطبوعات الورقية ولزم الأمر ظهور تشريعات للرقابة عليها أيضا. فالتقدم المذهل فى تقنيات المعلومات وتقنيات الاتصالات وتزاوجهما البديع مما كان له الأثر الكبير فى التشابك بين مؤسسات المعلومات على المستويين الوطنى والدولى، ونتائج ذلك ظهور شبكة الإنترنت التى لعبت فيها الاتصالات الحديثة دوراً مهما فى نشر المعلومات بسرعة كبيرة. فشبكة الإنترنت الساحرة كونت العالم الرائع الجديد الذى أطلق عليه الفضاء المعلوماتى "Cyperspace" والذى تكون من ملايين الحواسيب المرتبطة معاً خلال الشبكة، ولأول مرة فى التاريخ يصبح فى مقدور أعداد غفيرة من البشر التواصل والتعاون فيما بينهم بيسر وسهولة. ويتضح ذلك من محتوى الإنترنت الذى يتناول مختلف جوانب الحياة السياسية والدينية والاجتماعية والتعليمية والترفيهية. إلخ، وكما يقول بيتر كنت أنه بإمكانك أن تجد على الشبكة الآلاف من المجالات والنشرات، كما ستجد مختلف أنواع الكتب وكتب الرسوم والجرائد وكل ما يمكن أن يخطر ببالك. إذاً فالإنترنت هى أداة رائعة للتواصل وبناء العلاقات المباشرة مع الآخرين. فهى الوسيلة الممتازة لتحقيق التواصل مع العالم الخارجى عندما تعجز عن تحقيق ذلك التواصل بالطريقة الطبيعية المعتادة.

وبما أن الإنترنت تتكون من مجموعة ضخمة من شبكات الاتصال المرتبطة ببعضها البعض، وهذه الشبكات تنمو ذاتيا بقدر ما يضاف إليها من شبكات وحواسيب، وقد أدى تغلغلها واتساع مداها إلى وصفها بشبكة الشبكات، لذلك كونت الإنترنت عالما جديداً هو الفضاء المعلوماتى "Cyperspace" والذى تكون من ملايين الحواسيب المرتبطة معاً خلال الشبكة، وأصبح بمقدور ملايين الأفراد من التواصل والتعاون فيما بينهم بسهولة ويسر للمشاركة فى صنع الثقافة العالمية والتعايش مع ثورة المعلومات والاتصالات التى تجتاح العالم. وبشئ يسير من الممارسة تتحول الإنترنت من كونها مجموعة مستقبلين وشبكات وجسور ـ كلها مجمعة فى لغة سرية ـ إلى أداة تشبه المعجم والمصور الجغرافى أو دليل حيث:

١ ـ يمكن طلب المساعدة وتقديمها فى المقابل إذا أمكن ذلك.

٢ ـ جمع الأخبار والحقائق التى يمكن خزنها فى حاسوبك لاستعمالها فى وقت لاحق بطريقة مرجعية.

٣ ـ الاتصال بالزملاء المختصين فى مختلف أنحاء العالم.

أما على الصعيد الاقتصادى فإن هناك الكثير من البرامج والأنظمة المتوافرة على الشبكة التى تقدم للمتسوق المتعة والخيارات المتعددة، بين المعروض من منتجات آلاف الشركات والمؤسسات، وبربط التسوق بالتقدم الحاصل فى عمليات المقاصة الإلكترونية، واستخدام بطاقات الائتمان، إضافة إلى الاتفاق بين الدول العالمية حول تحرير التجارة بين الدول الأعضاء فى اتفاقية التجارة الدولية فى عام ٢٠٠٥م.

وقد ساعد التقدم السريع فى الوسائط المتعددة

(الصوت، الصورة، الحركة، البيانات) على تنوع عرض البضائع، حيث لاتحتاج مراكز التسويق المقامة على الشبكة إلى استئجار مبانٍ، أو إلى وجود عدد كبير من العمال والبائعين، بل ينحصر الأمر فى جهاز حاسوب وجهاز تضمين "MODEM"، وخط هاتفى وحد أدنى من الموظفين للإشراف على برنامج التسويق، ويتم شراء البضائع المعروفة والمتداولة ـ كالأقلام والأوراق والكتب ـ بطريقة مباشرة حيث يتم طلب السلعة بمواصفاتها، وبعد إجراءات الدفع عن طريق البطاقات الائتمانية عبر الشبكة، ثم يتم إرسال هذه السلعة من المخازن مباشرة إلى الزبون.

ومن التطبيقات التجارية الجديدة (البائع السايبرونى) ومهمته مساعدة الزبون فى حسن اختيار الملابس المناسبة لمقاسه بدقة، والملائمة لذوقه، حيث سيكون له شكل آدمى ثلاثى الأبعاد، ويتحرك ويتخاطب مع الزبون عبر شاشة الحاسوب.

هذا وقد أدى إنشاء شبكة ويب العالمية "woald wde web" "www" وظهور المتصفحات "Browsers" ذات واجهات الاستخدام الرسومية إلى سهولة استخدام الإنترنت، والاتساع الهائل فى شعبيتها حول العالم، وزيادة عدد المشتركين فيها، والمنتسبين إليها. ومن المتوقع أن يقفز عدد المشتركين فى الإنترنت من ١٠٠ مليون نسمة فى نهاية عام ١٩٩٨ إلى ٣٢٠ مليون نسمة فى نهاية عام ٢٠٠٢م.

وتتوسع شبكة الإنترنت الآن لتشمل غالبية بلدان العالم، بما فى ذلك البلدان العربية. وهناك العديد من المشروعات العربية فى مجال المشابكة، منها على سبيل المثال: الشبكة العربية للمعلومات، وشبكة الخليج للمعلومات.

وبما أن المعلومات بمختلف أشكالها، النافع منها والضار، متاحة من خلال خدمات شبكة الإنترنت، فما دور الرقابة أمام هذا الإبداع التقنى؟. وما نهاية الجدل الذى يدور الآن بحدة حول القضايا الإدارية والقانونية وكل ما يتعلق بملكية البيانات والمعلومات على الشبكة؟ خصوصاً أن المعلومات أصبحت قضية سياسية واجتماعية وعلمية وثقافية وقومية وهذا هو الأهم وهو ما يدعو لدراسة سد شبه الفراغ القانونى الذى يفتح المجال لارتكاب التجاوزات العديدة على طرق المعلومات السريعة خصوصا أن الشبكة تتقبل دخول وتبادل مختلف المعلومات، حيث لا توجد لجنة مسئولة عن التصنيف أو الرقابة. ونأتى هنا على ذكر بعض هذه التجاوزات التى صاحبت ظهور النشاط الفعال للشبكة:

١ـ المعلومات والبيانات غير الصحيحة وغير الدقيقة.

٢ ـ سرقة الأموال والمعلومات والخدمات، وتتم هذه السرقات على أيدى بعض الشركات والدول والأفراد «قراصنة الإنترنت».

٣ ـ جرائم الابتزاز والتهديد التى يتعرض لها بعض قادة المجتمع فى مجال السياسة والاقتصاد والإعلام.

٤ ـ التجارة غير المشروعة وأهمها غسيل وتهريب الأموال القذرة عن طريق الإنترنت.

٥ ـ القرصنة الفنية والتجارية التى يقوم حماتها بسرقة معلومات وأبحاث يستغرق إعدادها سنوات، وتتكلف الملايين ويقومون بتسريب أسرارها لشركات محلية أو عالمية، هذا عدا التجسس العسكرى والسياسى. ولمواجهة هذه الممارسات

غير الشرعية أنشأت بعض أجهزة المخابرات برامج خاصة لتوعية المسئولين بالشركات الصناعية بسبل حماية أسرار صناعتهم وبالأجهزة الحديثة المستخدمة فى سرقة التقنيات.

٦ ـ البرامج المشجعة على العنف والجريمة ونشر الرذيلة بين الشباب والأطفال.

٧ ـ برامج التخريب المتعمد للمكونات المادية لأجهزة الحواسيب ومكونات معدات الاتصال «فيروسات الحواسيب».

تقنياً يتفق جميع خبراء الاتصالات على أن الرقابة بهدف الحيلولة دون السماح بالولوج إلى معلومات معينة على الشبكة أمر شبه مستحيل، بالإضافة إلى أن أية جهود فى هذا المجال باهظة التكاليف وتتطلب مقداراً كبيراً من العناصر البشرية.

ويمكن تصنيف الثغرات الأمنية التى قد تتواجد فى شبكة معطيات رقمية كشبكة الإنترنت والتى يمكن من خلالها إيجاد منفذ فى النظام يؤدى إلى الدخول غير المشروع والعبث بالشبكة إلى ما يلى:

١ ـ ثغرات ناتجة عن الجهل بالقواعد الأمنية الواجب اتباعها عند استخدام الشبكة.

٢ ـ ثغرات أمنية فى بروتوكولات الاتصالات المستخدمة فى شبكة الإنترنت.

٣ ـ ثغرات متواجدة فى برمجيات الشبكة التطبيقية.

٤ ـ ثغرات أمنية فى البنية الفيزيائية للشبكة.

ويرى البعض أن الحل يكمن فى إخضاع التعامل بالإنترنت إلى القوانين العادية المعتمدة فى كل بلد فيما يخص المعلومات والإعلام. وبالطبع فإن هذا لايكفى نظراً لأن لكل دولة قوانينها الخاصة. فإن اختلاف القوانين بين دولة وأخرى وعبور المعلومات عبر حدود هذه الدول قد يزيد الأمر تعقيداً. «فانترنت» فى جوهرها عالمية ولا تتقيد بدولة واحدة أو نظام معين ولا يمتلكها أحد ولا تقف خلفها منظمة أو مؤسسة ذات توجه معروف. فهى ملك للجميع، وهى هنا تختلف عن وسائل النشر المعروفة، ومن هنا تكمن صعوبة تطبيق المعايير الرقابية المعروفة عليها. فرقابة الإنترنت تتم وفق حجب محاولات الوصول إلى مواقع غير مرغوبة أخلاقياً، وأدبياً، ودينياً، وأمنياً.. وقد تبلورت بعض الجهود التى بذلها المتخصصون فى تنظيم الاتصالات على الشبكة فى إيجاد العديد من البرامج الهادفة لتخفيف حدة السلبيات التى تعترض سبل نجاح الإنترنت فى تقديم المزيد من الخدمات المعلوماتية.

ورغم أن حدة الرقابة قلصت الرقعة الجغرافية الواسعة التى كان ينبغى أن تتحرك فيها المعلومات عبر أفكار المؤلفين والكتاب فى صورة كتب مطبوعة سابقا، إلا أن هذه الحدة الرقابية لم يعد لها معنى أو مفعول، وأصبحت عديمة الجدوى أمام التطور المذهل لشبكة الإنترنت وتشعباتها ووجود عشرات الآلاف من الوسائل البديلة للاتصال بين كل نقطتين من الشبكة يجعل من المستحيل سد الثغرات كليّا، بالإضافة إلى استحالة منع جهازين شخصيين من التواصل مباشرة لتبادل المعلومات.

وللأسف فى الوقت الذى نرى فيه التقنية الحديثة تطوّع نفسها لخدمة أغراض الأمن ومكافحة الجريمة، فإننا نرى أولئك الذين يترأسون جهاز الرقابة يسنون القوانين الصارمة لخنق المعلومة التى تعمل هذه التقنية على نشرها.

ولكل عصر أدواته فى الرقابة، ففى عصر التدفق الإلكترونى للمعلومات يظهر مفهوم جديد للرقابة، حيث يمكن باستخدام تقنية متطورة تعديل مسار المعلومات أو حجبها أو التلاعب بها دون معرفة مصادر هذه المعلومات.

بذلك نرى أن حدة الرقابة بدأت تتراجع أمام تقنيات الاتصال الحديثة رغم الجهود المتعددة والتشريعات المشددة.. وعليه طغت سيطرة الإنترنت وظهور تحديها واضحا للرقابة ولسيف الرقيب.

قانونيًا يمكن إخضاع التعامل بالإنترنت إلى القوانين المعتمدة فى كل بلد فيما يخص الإعلام والمعلومات. رغم أن الإنترنت عالمية ولا تتقيد بنظام معين، وعليه تتواجد ثقافات عديدة عبر خطوطها وغالبا تتصادم ولا تتعايش[١].

يعتبر تشريع الرقابة فى أية دولة من الدول بمثابة عقد اجتماعى بين السلطة والمؤلفين يحدد مايجوز للمؤلف وما لا يجور له الاقتراب منه ومعالجته فى مؤلفاته. وهذا التشريع فى بعض الدول قد يحدد المجالات التى تراقب، وهى عادة المجالات السياسية والدينية والأخلاقية[٢].. فبعض الدول العربية بدأت حركة تعديل لهذه القوانين نحو منح المزيد من الحريات تجاوبا مع روح العصر ومع ثورة الاتصال، وقد أدركت بعض الدول العربية أنه لابد من تعديل قوانينها لإتاحة المزيد من الحرية للفكر والرأى وللتقليل من القيود على النشر والطباعة، ولمعالجة أمور كثيرة طرأت كنتيجة للثورة التقنية فى مجالات الحاسوب والأقمار الصناعية. هذا فى حين أدى التعديل إلى المزيد من القيود والانتكاسات فى دول عربية أخرى.

ومن الملاحظ أن القوانين التى تحكم الاتصال فى الوطن العربى حتى الآن تهدف إلى حماية السلطة فى المقام الأول، والمجتمع فى المقام الثانى، والفرد فى المقام الأخير. فى حين أن قوانين وتشريعات الاتصال فى الغرب تسير فى الاتجاه المعاكس، فهى تحمى الفرد وخصوصيته فى المقام الأول (قوانين الخصوصية وحق الحصول على المعلومات من أى جهة)، ثم المجتمع (قوانين الآداب العامة)، ولاتوجد قوانين لحماية الحاكم والحكم إلا القوانين التى تنص على معاقبة التحريض على تقويض الحكم بأساليب عنيفة.

وعلى رأى المناهضين للرقابة على الشبكات المعلوماتية، فالذين يدّعون الحرص على سلامة الأفراد الفكرية والأخلاقية لايطلعون الموطنين على أن الأطراف الكبار فى هذه اللعبة يتقاسمون مليارات الدولارات فيما بينهم.

إن شبكة الإنترنت تتيح التوافر على المعلومات فى مجالات شتى. لكنكم لن تجدوا فى الإنترنت إلا المعلومات التى وضعت فيه. وفى الوقت الحاضر نلاحظ أن أكثر المعطيات التى يشيعها الإنترنت تأتى من جهة واحدة.. من الجهة التى تتوافر على الكفاءة التقنية، وعلى المعدات، ويعنى هذا أننا إذا لم نكن على قدر كافٍ من الحذر، فإن العالم سينقسم إلى بلدان ذات التقنية تستطيع أن تعمل كل شئ بالشبكة، وإلى بلدان لا تستطيع إلا استعمال المعطيات التى أدخلها الآخرون فى الشبكة بعد أن درسوا نوعيتها وتوجيهها بإحكام.. وعليه لماذا تعامل الرقابة المستفيد كقاصر يحتاج إلى وصاية؟.

إن المشكلة كما حددها الدكتور أحمد أنور بدر لاتكمن فى مجرد الرقابة الفعلية القانونية وحدها، ولكن المشكلة تكمن فى شبح الخوف الذى يجثم على العقول والصدور، فيؤدى إلى حجر اختيارى

أكبر على حرية التعبير، حيث يتردد أصحاب الرأى والفكر أن يعلنوه على الناس تجنباً للمشاكل التى قد يجرها عليهم سخط السلطة والجماعات الضاغطة. ومع ذلك فستبقى الحرية دائماً الطريقة المفتوحة للأفكار الخلاقة الجديدة وسيتم التغير والتطوير فى المجتمع فى ظل الحرية بأساليب اختيارية نابعة من اقتناع الجماهير.

مما سبق نستنتج أن الرقابة إجمالا لها أسوأ النتائج إذ تعمل على تحجيم حرية التعبير وانزواء المبدعين على أنفسهم، وهذه الممارسات البائسة عتمت على الفكر العربى.

وباختصار شديد لايمكن الحد من شراسة الرقابة بالبلدان العربية إلا:

١ ـ بزوال التخلف الاقتصادى والاجتماعى.

٢ ـ ظهور الترابط المادى.

٣ ـ زوال الأمية والاهتمام بالعلم والتقنية.

٤ ـ انتصار الديموقراطية لأنها دائما فى وضع تناسبى مع الرقابة، فكلما اتسعت الديموقراطية تقهقرت الرقابة.

الرقابة وحرية المعلومات:

تتقبل شبكة الإنترنت دخول وتبادل مختلف المعلومات، حيث لاتوجد لجنة مسئولة عن التصنيف أو الرقابة، ولا يستطيع أحد أن يقول ما الذى يجب مراقبته؟ وبأية طريقة؟

إذا نظرنا إلى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن بعض الولايات أقرت قوانين محلية تجعل الشركة المزودة "Internet Service Provider" مسئولة قانونياً عن أية مادة إباحية تمر عبر خطوطها.

وتعليقا على هذه القوانين، يقول جون جيلمود أحد أعضاء مؤسسة الحدود الإلكترونية: «ينظر هواة انترنت إلى الرقابة نظرة سلبية، ويعتبرونها مؤذية وضارة لأنها تهدف إلي تقيد حرية تبادل المعلومات، لذلك فهم يعمدون إلى الالتفاف حول إجراءات الرقابة لتجنبها». وبالمقابل فإنه مستحيل على شركات تزويد خدمات إنترنت (ISP) أن تراقب وتضبط المواد التى تسافر عبر خطوطها. وهنا على من تقع المسئولية؟ ينبغى أن يحدد القانون مسئولية الشخص الذى يجب أن يأخذ على عاتقه منع المواد غير المرغوبة قانونا، وهذه المسئولية يجب أن يتحملها الشخص الذى يرسل هذه المواد. ولكن المشكلة أن هذا الشخص يمكن أن يكون فى بلد آخر غير خاضع لأية قوانين تقيد حرية تبادل المعلومات، ولذلك حاول المشرعون أن يحملوا هذه المسئولية لشركات تزويد الخدمات (ISP) التي تخضع لقوانينهم.

ويتوافر هذه الأيام العديد من البرامج المساعدة على منع الوصول إلى المواقع غير المرغوبة، ومن بينها برنامج "Net N1NNY" والمتضمن لقائمة بالمواقع التى يجب حجبها، ويمكنك إضافة المزيد من المواقع إلى تلك القائمة، وذلك اعتماداً على تجربتك وتقييمك للمواقع التى تمر بها أو تسمع عنها. وبالإمكان جلب نسخة محدثة منها عبر الإنترنت. وباستخدام هذا النوع من البرامج بالإمكان القيام بحجب ما تشاء من المواد وحسب ما تقول صفحة موقع البرنامج "Net Nanny"، يمكنك أن تقوم بحجب ومنع كل شيء لا ترغب فى ظهوره على حاسوبك مثل معادلات تركيب وصنع القنابل والمخدرات، وثقافة الكراهية والتمييز العرقى، وتعليمات النازية الجديدة، والنصائح المتعلقة بسرقة السيارات، وكل ما ترغب فى عدم رؤيته.

الرقابة والأطفال:

وفيما يخص حماية الأطفال تستطيع العثور على البرنامج "Net Nanny" عبر العنوان: http://www.NetNanny.Com، وللحصول على برامج أخرى من هذا القبيل، يمكنك البحث عن "blocking" بواسطة "yahoo"، أو أى من مواقع البحث والتفتيش الأخرى على الوب. وستجد الكثير من البرامج مثل: "Cyber Patrol", "Surf watch", "Tattle Tale", "Sang", "SYBER Sitter", "Net Shepherd", "Bess the Internet Retriever"، وإذا كنت من مشتركى إحدى شبكات الخدمة المباشرة، فهى التى تتيح لك طريقة ما لتصفية وحجب بعض المناطق التى لا ترغب فى أن يصل إليها أولادك. ومن بين الشبكات هذه شبكة الخدمة المباشرة "Amreica on line"، وشبكة "MSN" التى تتيح لك إمكانية حجب مجموعات الأخبار وغيرها من مناطق الإنترنت المخصصة للبالغين.

جدار الحماية Fire wall: صنف الباحثون جدار الحماية بأنه من أنجح سبل الحماية التى اتبعت حتى الآن، وشيئًا فشيئًا يزداد استعماله كوسيلة للتحكم بعمليات الوصول إلى أنظمة الشبكات. ويقدر بأن ثلث مواقع الوب على الإنترنت محمى ببعض أشكال جدار النار.. فهو أداة تصفى مرور البيانات بين الشبكة الداخلية المحمية والشبكة الخارجية التى نخشى منها، والهدف منه هو حجز كل ما هو غير مرغوب فيه خارج البيئة المحمية (إذ يجلس جدار النار بين شبكتك المحلية الخصوصية وبين الإنترنت، وكل حركة السير الحاصلة بينهما يجب أن تمر عبر جدار النار، فمن غير المسموح به أن يتهرب أى شىء من أمام جدار النار). ورغم أن جدار النار يراقب كل حركة السير تلك، إلا أنه غير قادر على منع بعض أنواع السير كليًا. وإذا قام جدار النار بعمله، لن يتمكن الدخلاء أبدًا من الوصول إلى شبكتك الداخلية المحمية. كما أن جدار النار يقوم بمهام أخرى جد مهمة، من بينها:

١ ـ التحقق من أصالة المستخدمين.

٢ ـ تدوين معلومات عن حركة السير.

٣ ـ توليد تقارير دورية عن نشاطه لاكتشاف أى محاولات اختراق والتنبه لها، مما يتطلب مراجعة تصميمه وتحديثه عند كل تغيير فى البيئة الداخلية أو الخارجية.

ومن بين الأشهر استخداما ملفمات بروكسى "Proxy" والتى تقوم بدور مراقبة حركة السير إلى الأنظمة المضيفة الخارجية نيابة عن البرامج المستضافة المشتغلة على الشبكة المحمية، وبالتالى تمكن الملقمات مستخدمى الشبكات المحلية بالوصول إلى الإنترنت عبر جدار النار"Fire wall". أى أنه يمكنهم الرؤية إلى الخارج، لكن الدخلاء لايمكنهم الرؤية إلى الداخل.

ويتمثل عمل ملقمات البروكسى فى تحرير الرسائل بين المستخدمين المحليين إلى الإنترنت، والنظر فى الطلبات التى يقوم بمعالجتها لكى يتم التمكن من التحكم بما يفعله المستخدمون المحليون وفقا لتفاصيل السياسة الأمنية الداخلية بحيث يمكن الموافقة على تلك الطلبات وتحريرها أو رفضها بدلاً من فرض نفس القيود على كل المستخدمين.

ومن أهم فوائد استخدام ملقمات البروكسى أنها:

أ ـ تمنع الوصول إلى الخدمات المتوافرة على

الإنترنت التى لا ترغب أن تمكن المستفيدين المحليين من الوصول إليها.

ب ـ تحمى خدمات الشبكة الداخلية (حلقة الوصل) غير الحصينة.

جـ ـ تخفى العنوان الـ (IP) الحقيقى التابع للمستخدم عن بقية الإنترنت.

د ـ تزود الشبكة الداخلية (حلقة الوصل) بسجلات وإحصاءات عن استعمال الشبكة.

هذا إلى جانب نظام "PICS Plat Form For: Internet Content Selection" يضع هذا النظام مجموعة من القواعد التى تتحكم بطريقة الولوج إلى صفحات (ويب web) ضمن شبكة إنترنت بهدف تأمين نوع من الرقابة على الشبكة وحصر بعض المواضيع والمشاهد بفئة معينة من المشتركين خاصة بالنسبة لبعض مقاطع المواقع التى تؤثر تأثيرا سلبيا على الأطفال غير الراشدين، وبذلك يمكن أولياء الأمور من حماية أولادهم من مشاهدة مواقع على الإنترنت قد تسيء إليهم، حيث يهدف هذا النظام إلي غربلة المعلومات المخزنة على صفحات «الويب web»، واختيار المناسب منها وفق احتياجات المستعملين ونوعية المواضيع التى ينشرونها. ويشكل العلماء والمهندسون الذين وضعوا أسس هذا النظام للرقابة على الإنترنت جزءاً من تحالف "world wide web"، "Consortium". وهم يشددون على القول بأن النظام الجديد الهادف إلى تنقية البيانات حسب الطلب يشكل مجرد أداة للتنفيذ وليس قانونا بحد ذاته.

ومن بين أشهر الابتكارات الجديدة للرقابة ماتوجهت نحوه الولايات المتحدة الأمريكية أخيراً والمتمثل فى تشكيل قوة من الشرطة الجديدة "Cyper" سلاحها مجموعة حواسيب وموديمات. ولكونها عاجزة أمام تقانات التعمية، فإن مهمتها تنحصر فى اقتفاء أثر أية معلومات غير قانونية تمر عبر الشبكة. ووفقا للتطورات والابتكارات التقنية المتطورة التي وضعت تحت تصرف هذا الجهاز (شرطة Cyper) سيكون بإمكانهم وفق مهمتهم المستقبلية مراقبة الكوكب الأرضى بأكمله؛ وتحليل الكم الهائل من المعطيات التى تنتقل على الدوام عبر الإنترنت.

لقد لجأت بعض الدول إلى الحجب والمنع على بعض مايبث على الإنترنت بغرض الرقابة، ومن حيث المبدأ فإن الحجب والمنع لا غبار عليهما بالنسبة للمواد أو الرسائل التى لا تنتمى إلى الفضيلة. فالبعض يرى أن الحل فى الرقابة يكمن فى إخضاع التعامل بالإنترنت إلى القوانين العادية المعتمدة فى كل بلد فيما يخص الإعلام والمعلومات.. وبالطبع فإن هذا لا يكفى نظراً لاختلاف القوانين بين دولة وأخرى وعبور المعلومات عبر حدود هذه الدول قد يزيد الأمر تعقيداً، فإنترنت فى جوهرها عالمية ولا تتقيد بدولة واحدة أو نظام معين. ففى الإنترنت تتعايش ثقافات كثيرة تتصادم فيما بينها أحيانا فانتقال المعلومات عبر القنوات الإلكترونية قد يؤدى إلى نشوب الكثير من النزاعات، الأمر الذى يستدعى ظهور تنظيم قانونى لتفادى هذه النزاعات أو إلى إيجاد حلول لها.

وأمام ذلك اتخذت بعض الدول إجراءات رقابية إلكترونية (من بينها سنغافورة والصين وإيران والسعودية) لإعاقة وصول مواطنيها إلى مواقع معينة على الشبكة تلك التى تحوى مضموناً سياسيًا أو جنسيًا لاترغبه هذه الدول. كما قامت بالحد من

عدد الشركات العاملة فى مجال توزيع خدمة الإنترنت على مواطنيها وفرضت عليها استخدام مرشحات إلكترونية Electronic Filters لإعاقة الوصول إلى الموقع غير المرغوب فيها، مع التركيز على حصر الموضوع فى مجالات علمية محددة وخصوصاً فى المجالات الأكاديمية والجامعية.

المخاوف العربية:

يتضح فى الوقت الحاضر أن نسبة كبيرة جداً من مضمون أو فحوى الإنترنت نشأ أصلا فى الدول المتقدمة وعلى وجه الخصوص فى الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربى. وبطريقة تلقائية وحتمية يعكس هذا المضمون بعض القيم والأفكار الاجتماعية والسياسية والأخلاقية لهذه المجتمعات، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من هذا المضمون مسجلة أساساً باللغة الإنجليزية.

وحتى يمكن للإنترنت تحقيق غاياتها كمصدر متنوع غير متجانس وغير متحيز للمضمون المتاح، يجب أن يكون من أهم تحدياتها خلق بيئة غير متجانسة وعدم سيطرة فكر أو ثقافة معينة أو لغة محددة على هذا المضمون. ومن المهم تشجيع المشتركين من كل أنحاء العالم فى أن تكون لهم أدوار رئيسة تفاعلية، وأن يساهموا فى رصيد البيانات الممكن الوصول إليه بواسطة الآخرين من خلال الإنترنت.

وأخيراً، نرى أنه منذ بداية نشاط مهنة المكتبات والمعلومات الملحوظ عبر النصف الثانى من القرن العشرين، والجميع يحلم بالوصول الحرّ والمتساوى للمعلومات!! ومع ذلك فالتدفق الحر للمعلومات فى عصر العولمة لن ينهى عصر الرقابة على المعلومات، فلكل عصر أدواته فى الرقابة، ففى عصر التدفق الإلكترونى للمعلومات ظهر مفهوم جديد للرقابة، حيث يتمكن البعض (مؤسسات أو أفراد) باستخدام تقنية متطورة تعديل مسار المعلومات أو حجبها أو التلاعب بها، دون التعرف بسهولة على مصادر هذه العمليات.

وعليه يبدو أن الرقابة تسرى فى دمنا (نحن البشر)، وإذا لم تفرض علينا من قبل مؤسسات الرقابة التقليدية الرسمية، نقوم بفرضها على أنفسنا. وكل ما نخشاه، أن نصبح على رأى إيريك مورجان "Eric Morgan"، شرطة معلومات، بدلاً من أن نقوم بتوفير خدمات معلومات.

القائمة المصدرية:

١ ـ أحمد أنور بدر «مجتمع المعلومات الكونى ومشكلات الخصوصية وأمن المعلومات وحق التأليف». ـ مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، مج٣، ع٢، ١٩٩٨ ص ص ٢٧ ـ ٦٨.

٢ ـ بول ريسنيك. «ترشيح المعلومات على الإنترنت». ـ العلوم مج ١١، ع١٣، ١٩٩٨ ص ص ٤٨ ـ ٥١.

٣ ـ بيتر وايسون وآخرون. ألغباء الإنترانت . ـ ترجمة الدار العربية للعلوم . ـ بيروت: الدار العربية للعلوم، ١٩٩٨.

٤ ـ بيتر كنت. الدليل الكامل إلى الإنترنت. ـ ترجمة سامح الخلف. ـ بيروت: الدار العربية للعلوم، ١٩٩٧.

٥ ـ حسن طاهر داود. الحاسب وأمن المعلومات. ـ الرياض: معهد الإدارة العامة، ٢٠٠٠.

٦ ـ حسناء محجوب. «الرقابة على الإنتاج الفكرى فى مصر». ـ مجلة المكتبات والمعلومات العربية،

س ١٧، ع٢، ١٩٩٧ ص ص ٥٢ ـ ١١٩.

٧ ـ حسن عواد السريحى، شريف كامل شاهين. مقدمة فى علم المعلومات. ط ٢. ـ جدة: دار الخلود للنشر والتوزيع، ١٩٩٦.

٨ ـ حيدر بدوى صادق. «الطريق السريعة للمعلومات وأخلاقيات وسياسات وتشريعات الاتصال». ـ فى الطريق السريعة للمعلومات فى الوطن العربى: الواقع والآفاق. ـ تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٩ ص ص ١١٩ ـ ١٥٠.

٩ ـ سمير درويش. «إنترنت: الرقابة وحرية تبادل المعلومات». ـ مجلة المعلوماتى/ الحاسوب والتقنيات. ـ س ٥، ع ٤٦ (عدد خاص) ١٩٩٦، ص ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

١٠ ـ شذى سليمان الدركزلي. «الإنترنت: ثروة المعلومات والثقافة والتعليم/ وسائلها الثقافية وتطوراتها المستقبلية». ـ آفاق الثقافة والتراث، س ٤، ع ١٦، ١٩٩٧ ص ص ٣٣ ـ ٤٣.

١١ ـ شعبان عبد العزيز خليفة. «قاموس البنهاوى لمصطلحات المكتبات والمعلومات». ـ القاهرة: العربى، ١٩٩١ ص ٨٤.

١٢ ـ شعبان عبد العزيز خليفة. حركة نشر الكتب فى مصر/ دراسة تطبيقية. ـ القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٧٤.

١٣ ـ شريف درويش اللبان. «تكنولوجيا المعلومات والعلاقات الاجتماعية: دراسة فى أخلاقيات العصر الإلكترونى». ـ الاتجاهات الحديثة فى المكتبات والمعلومات، مج ٧، ع١٣، ٢٠٠٠ ص ص ١٨١ ـ ٢٠٠.

١٤ ـ فهد اللحيدان. «الانترنت شبكة المعلومات العالمية». ـ الرياض: المؤلف، ١٩٩٦.

١٥ ـ عبد الرحمن عبد العزيز الشنيفى. حرب المعلومات: الحرب القادمة. ـ الرياض: المؤلف، ٢٠٠١.

١٦ ـ محمد شفيق غربال. الموسوعة العربية الميسرة. ـ بيروت: دار نهضة لبنان، ١٩٨٧. ص ٨٧٦.

١٧ ـ محمد مجاهد الهلالى. بحوث ودراسات فى المعلومات والمكتبات. ـ القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٩.

١٨ ـ محمد محمد الهادى. تكنولوجيا الاتصالات وشبكات المعلومات. ـ القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠١.